

الجهود والتطورات التي بذلت من قبل الجمهورية اليمنية (الهيئة العامة لحماية البيئة) لتبني مفهوم الصناعات الخضراء مقدمة

لندوة الصناعات الخضراء - الجمهورية اللبنانية خلال
28-30 سبتمبر، 2011

إعداد/ أمين محمد قائد الحمادي
مدير عام المتابعة والتقييم المنسق الوطني للإنتاج
والاستهلاك المستدام (الاقتصاد الأخضر)
الهيئة العامة لحماية البيئة
وزارة المياه والبيئة
الجمهورية اليمنية

1- الجهود والتطورات التي بذلت لتبني مفهوم الاقتصاد الأخضر

- شهد اليمن تقدماً ملحوظاً منذ أوائل التسعينات في مجال تطوير وتعزيز الأطر المؤسسية والتشريعية والخطط البيئية، حيث اعتمدت المبادرة الوطنية لحماية البيئة بصورة أساسية على نظم التوجيه والتحكم والتي أتت ممثلة في أغلب الأحيان بالتشريعات الوطنية وقد مثلت المؤسسات الوطنية محور تنسيق وإدارة ومراقبة تنفيذ التشريعات البيئية (مثل الوزارات والإدارات العامة، ومجالس أو سكرتاريات حماية البيئة).

- وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في السنوات الماضية على صعيد الإدارة البيئية مازالت هناك حاجة لاستكمال البناء المؤسسي والهيكل التنظيمي لوزارة المياه والبيئة ومؤسساتها وتحديد المهام والاختصاصات لتفادي الازدواج مع القطاعات الأخرى وهيئات ومشاريع التنمية الريفية المختلفة وكذلك المشاريع الثنائية، وبما يمكن من إدارة الموارد الطبيعية وتوفير وإتاحة المعلومات المتعلقة بالقضايا البيئية والعمل على خلق شراكة فاعلة مع المجتمع المحلي وتنظيماته المختلفة والقطاع الخاص لتعزيز مفهوم الصناعات الخضراء(الاقتصاد الأخضر

2 - الأطر المؤسسية

- أنشأ مجلس حماية البيئة عام 1990م بعد فترة وجيزة من إعلان الوحدة اليمنية وذلك بموجب قرار رئيس الوزراء رقم (94) لعام 1990م. وقد حل المجلس الجديد محل هئتين سابقتين للإدارة البيئية هما المجلس الوطني لحماية البيئة في الشطر الجنوبي والذي أنشأ تحت إشراف وزارة الصحة عام 1984، ومجلس حماية البيئة في الشطر الشمالي عام 1987.

2 - الأطر المؤسسية

- إنشاء الهيئة العامة لحماية البيئة في العام 2001 بدلاً عن مجلس حماية البيئة كجهة تنفيذية معنية بقضايا البيئة والاستراتيجيات والخطط والسياسات البيئية والتنمية.
- تم إنشاء وزارة معنية بالسياحة والبيئة عام 2001.
- بعدها عام 2003. تم إنشاء وزارة المياه والبيئة بقرار جمهوري
- ومن ثم وضع الإطار العام للبناء المؤسسي للوزارة والهيئات والمؤسسات التابعة لها والتجهيزات اللازمة.

3- الأطر القانونية والتنظيمية

- صدور قانون حماية البيئة رقم (26) لعام 1995، ولائحته التنفيذية
- تحديث قانون حماية البيئة رقم (26) لعام 1995، ولائحته التنفيذية في العام 2006.
- تضمين قضايا البيئة في التعديلات الدستورية الأخيرة.
- إصدار العديد من اللوائح والأنظمة والمعايير والمقاييس والمواصفات الملزمة والرقابة على تنفيذها. وخصوصا بما يتلائم مع مبادئ ومفاهيم التوجه نحو الاقتصاد الأخضر مثل:
- إستراتيجية الوقود النظيف وتحسين نوعية الهواء في المدن والتخلص من البنزين المحتوى على مادة الرصاص وتخفيف نسبة الكبريت في الديزل مرفوعة لمجلس الوزراء لإقرارها
- إستراتيجية دعم إنشاء مراكز الإنتاج الأنظف ورفعها الى مجلس الوزراء لإقرارها
- الية التنمية النظيفة CDM -

4- في مجال الدراسات والمسوح والتقارير البيئية المعززة لمفهوم الصناعات الخضراء (الاقتصاد الأخضر)

- تنفيذ العديد من الدراسات والمسوح واقتراح المعالجات وتوفير المعلومات الأساسية لإعداد السياسات والخطط البيئية إلى جانب تقوية القدرات والخبرات الوطنية في العمل البيئي والمعززة للاقتصاد الأخضر مثل:-
 - دراسة المخلفات الخطرة بالمنشآت الصحية والصناعية والتعليمية
 - دراسة حول إدارة الزيوت العادمة
 - تقارير وضع البيئة الاول والثاني والثالث.
 - مسح ميداني لتقييم أوضاع مقالب المخلفات الصلبة في (12) محافظة عام 2004م...لخ

5- في مجال الاتفاقيات البيئية الاقليمية والدولية ومذكرات التفاهم الثنائية

- خلال العقدين الماضيين قامت الحكومة اليمنية بدراسة العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالبيئة وخصوصا المعززة لمفهوم الاقتصاد الأخضر وبهذا أصبحت الجمهورية اليمنية طرفاً في العديد من الاتفاقيات الدولية وهناك (14) اتفاقية صادقت عليها الحكومة اليمنية. وعددا من مذكرات التفاهم مع الدول الشقيقة والصديقة

6- المشاركة في الاجتماعات المعززة لتبني مفاهيم ومبادئ الصناعات الخضراء او الاقتصاد الأخضر

:

- شاركت اليمن في سلسلة من الاجتماعات الدولية التحضيرية بمشاركة رفيعة المستوى، منها:
- قمة الأرض الأولى 1992م. ريودي جانيرو البرازيل وقمة الأرض الثانية 2002م. جوهانسبرج - جنوب إفريقيا وكان لبلادنا الحضور والمشاركة في القمة لتي عقدت للفترة من 26 أغسطس- 4 سبتمبر في جوهانسبرج بجنوب إفريقيا رئيساً للمجموعة العربية.
- الاجتماع الدولي الثاني الذي عقد بمقر الأمم المتحدة بنيويورك للفترة 30 - 28 يناير 2002م، حيث مثلت اليمن دول غرب آسيا والمجموعة العربية في هذا الاجتماع.
- الاجتماع الرابع للجنة التحضيرية الدولية للقمة والذي عقد في بالي اندونيسيا للفترة 27مايو 7يونيو 2002م.
- ترأس اليمن لدول 77+ الصين العام الماضي

7- المعوقات والصعوبات التي تواجه مفهوم التوجه نحو الصناعات الخضراء (الاقتصاد الأخضر)

- ضعف التنظيم المؤسسي والتشريعي لإدارة التنمية المستدامة وحماية البيئة وضعف التنسيق وعدم الوضوح
- شحه الموارد المالية والبشرية والتجهيزات الفنية والمختبرات المخصصة للعمل البيئي
- قصور آليات التقييم الكامل للآثار البيئية
- صعوبة إعطاء الأولويات لمشكلات التحضر والإسكان الصحي المرتبطة بالتلوث الصناعي والنفايات الخطرة
- صعوبة الارتكاز إلى الضوابط والمعايير البيئية في معالجة قضايا مهددة للبيئة
- القصور في تحويل السلطات المحلية صلاحيات فرض المعايير الوطنية ومراقبة تحقيقها
- قصور أنظمة التخطيط الحضري والإقليمي فيما يتعلق بسياسات التخطيط العمراني واستعمالات الأراضي

8- المعوقات والصعوبات التي تواجه مفهوم التوجه نحو الصناعات الخضراء(الاقتصاد الاخضر

- ضعف مشاركة المنظمات غير الحكومية أو الجمعيات الأهلية والمجتمعات الحضرية المحلية في صناعة القرار البيئي ومواجهة الأزمات البيئية
- تراجع وشحه المعونات والمساعدات الدولية للتأهيل البيئي للقطاعات التنموية المختلفة
- ضعف الاستثمارات في مجالات التقنيات النظيفة والتكنولوجيا السليمة بيئياً
- قصور الآلية الاقتصادية للتسعير الحقيقي للموارد البيئية كالطاقة وإمدادات مياه الشرب مثلاً يؤدي للإضرار بالبيئة والهدر وزيادة حدة التلوث

التطلعات المستقبلية لقطاع البيئة لتبني مفهوم الصناعات الخضراء (الاقتصاد الأخضر)

- تبني مبادئ ومفاهيم الصناعات الخضراء (الاقتصاد الأخضر)
- دعم وتطوير اللامركزية للإدارة البيئية المعززة للصناعات الخضراء
- تطوير وتنمية الموارد البشرية في مجالات البيئة المختلفة.
- تقوية آلية الترابط والتنسيق والشراكة والتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
- دعم دور المرأة والشباب في حماية البيئة وخصوصا ما يخدم الصناعات الخضراء

- تعزيز ودعم قدرات المؤسسات الوطنية لتطبيق ممارسات الإدارة البيئية على كافة مستويات التخطيط والتنفيذ وتطوير آليات التنسيق بين الجهات المعنية وخصوصا ما يخدم الصناعات الخضراء

- بناء القدرات في مجال إدارة الموارد الطبيعية التي تتوافق مع الاحتياجات الحالية وفقا لتوجهات ومبادئ ومفاهيم الاقتصاد الأخضر

- الاستثمار في البنى التحتية البيئية والتقنية وتشجيع إعادة استخدام وتدوير المخلفات .
- استخدام التقنيات المناسبة والمنخفضة التكاليف للطاقة المتجددة .
- بناء وتعزيز قواعد المعلومات الوطنية لعملية الإدارة والتخطيط والبرمجة واتخاذ القرار.

- تقييم الآثار المحتملة للمشاريع والأنشطة التنموية وخصوصاً ما يخدم الصناعات الخضراء

-تعميم وتنفيذ برامج مخصصة وموجهة للمناطق الحضرية والريفية الفقيرة والأكثر فقراً نحو تبني مفهوم الصناعات الخضراء(الاقتصاد الأخضر)

- تمكين مشاركة السلطات المحلية والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية نحو تبني مفهوم الصناعات الخضراء(الاقتصاد الأخضر)

ي الإدارة البيئية المستدامة وحماية الموارد الطبيعية .

-تطوير قدرات البحث العلمي لمواجهة المشكلات البيئية

-استخدام التقنيات المناسبة بيئياً وفقاً للتوجهات نحو الصناعات الخضراء

التوصيات

- تطوير قوانين الإدارة البيئية وبما يخدم التوجه نحو الاقتصاد الأخضر والعمل على إنشاء جهات مركزية ولا مركزية في الدولة تتولى الإشراف العام على حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية من خلال التنسيق بين الجهات ذات العلاقة التي تتولى تنفيذ القوانين واللوائح البيئية في الدولة.
- تطوير التشريعات البيئية بما يتناسب الصناعات الخضراء واستكمال وتطوير المواصفات النوعية للبيئة بما يعزز الرقابة البيئية وتفعيل التشريعات.
- العمل على إنشاء صندوق للبيئة تخصص موارده للصرف على الأنشطة التي تحقق حماية البيئة وحماية الحياة الفطرية ولتحسين وتنمية البيئة وتعزيز التوجه نحو الاقتصاد الأخضر
- ضرورة التنسيق والتكامل بين مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص مع مؤسسات القطاع الحكومي (مركزياً ولا مركزياً) ضمن خطة شاملة لحماية وتطوير البيئة. لتعزيز الصناعات الخضراء

شکرا علی استماعکم